أكدوا أن الكويت تعاني من مشاكل بيئية خطيرة

نواب للحكومة: أعلنوا الأسباب الحقيقية لـ «نفوق الأسماك»

كتب مصطفى كامل

■ خورشيد: علي الوزارات المعنية متابعة الموضوع وإصدار البيانات الرسمية

■ الصمت يصنع الإشاعات والأكاذيب والأقاويل تنتشر ويسبب هلعاً وخوفاً لدى الجميع

استياء نيابي من صمت الحكومة في موضوع نفوق الأسماك

■ العتيبي: يجب كسر حالة الصمت الحكومي المتكررة و التي كانت سبباً في تفاقم الظاهرة
■ نفوق كميات كبيرة من الأسماك وبمناطق مختلفة يستوجب التحرك السريع
■ المواطن في حاجة إلى من يطمئنه وليس إلى جهات تتبادل التهم
■ يجب تفعيل قانون البيئة و الوصول إلى المتسبب و معاقبته
■ الصالح: تقدمت بطلب لتكليف لجنة شؤون البيئة بالتحقيق الشامل في الكارثة
■ الدلال للحربي: ما توجهات الصحة للتعامل مع ظاهرة نفوق الأسماك وتلوث البيئة ؟

مازالت قضية " نفوق الاسماك تلقي بظلالها على الساحة الكويتية بوجة عام والثيابية بوجة خاص

فقد طالب مجموعة من النواب الحكومة بكشف الحقائق للشعب الكويتي بشفافية وبدون مغالطات والا تستمر في حالة الصمت الذي يسبب حالة من الهلع والخوف لدى المواطنين والمقيمين.

فمن جانبه قال النائب صلاح خورشيد ان ظاهرة نفوق الاسماك على سواحل جون الكويت تكررت كثيرا خلال السنوات الأخيرة بكثرة مما يدل ان الكويت تعاني من مشاكل بيئية خطيرة ستصبح في القريب العاجل كارثة يعاني منها العالم اجمع وليس الكويت فقط.

كما طالب خورشيد الحكومة ممثلة بالوزارات المعنية والهيئات المسئولة بمتابعة هذا الموضوع واصدار البيانات الرسمية والتعامل مع هذا الحدث بشفافية خصوصا وان صمتها يجعل الاشاعات والاكاذيب والاقاويل تنتشر مما قد يسبب هلع وخوف لدى المواطنين والمقيمين قد يكون مبالغ فيه بسبب غياب المعلومات وعدم دقتها وتشويه الحقيقة ..

كما طالب بالكشف عن الأسباب الحقيقية لتكرار هذه الظاهرة التي تهدد الثروة السمكية للبلاد وتثير المخاوف حول وجود مواد سامة وضارة بالبيئة وبصحة الإنسان.

ووصف النائب خالد محمد العتيبي قضية نفوق الأسماك بالكارثة البيئية الكبرى مطالبا الحكومة والجهات المختصة بإعلان الأسباب الحقيقية لنفوق الأسماك ، وكسر حالة الصمت الحكومي المتكررة كل عام و التي كانت سببا في تفاقم الظاهرة .

و اضاف العتيبي ان نفوق كميات كبيرة من الأسماك على هذا النحو وبمناطق مختلفة ومنها ما هو في البحر المفتوح يستوجب التحرك السريع وليس التراشق الحادث بين الجهات الحكومية ومحاولة القاء كل جهة المسؤولية على الجهة الأخرى قائلا ان المواطن الكويتي في حاجة الى من يطمئنه وليس في حاجة الى جهات تتبادل التهم لإلقاء المسؤولية على الجهة الأخرى .

وطالب العتيبي في ختام تصريحه تفعيل قانون البيئة و الوصول الى المتسبب و معاقبته، مطالبا الوزارات المعنية بإجراء الفحوصات الدورية و الإعلان بشكل صريح عن خلو المياه و الأسماك من المواد المسممة والمسرطنة. كما أعلن النائب خليل الصالح أنه تقدم امس بطلب بتكليف لجنة شؤون البيئة بالتحقيق الشامل في كارثة نفوق الأسماك وتلوث المياه والبيئة على أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمة بهذا الخصوص خلال شهر من تاريخ التكليف .

وتمنى الصالح على لجنة البيئة البدء في أول اجتماع لها بمناقشة هذه القضية بكل أبعادها نظرا لما يحيط بها من مخاطر مشيرا إلى أن ما تكشف في هذا الخصوص قد لا يكون سوى رأس جبل الجليد .

وأعلن الصالح أنه تقدم بحزمة أسئلة برلمانية إلى وزراء التجارة والبلدية والأشغال للوقوف على مكامن الخلل لدى الجهات الحكومية المختلفة في حماية البيئة من الملوثات وكشف الحقائق في قضية نفوق الاسماك مشددا على أن هذا الملف يجب أن يحظى بأولوية قصوى لدى مجلس الأمة .

وأعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة د.جمال الحربي عن خطوات الوزارة للمحافظة على الصحة العامة نتيجة لحادثة التلوث البحري ونفوق الأسماك والأحياء البحرية وتوجهات الوزارة للمواطنين والمقيمين في هذا الخصوص.

ونص السؤال على ما يأتي:

برزت في الأيام الماضية ظاهرة صحية وبيئية خطيرة من خلال نفوق الأسماك والأحياء البحرية في مياة البحر بالكويت ولظاهرة نفوق الأسماك والأحياء البحرية آثار سلبية عديدة على الأنسان والبيئة بشكل عام .

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1هل قامت الوزارة بعمل تحقيق بشان حادثة نفوق الأسماك والأحياء البحرية اخيرا؟ وما نتائج التحقيق إن وجد؟

-2هل سبق للوزارة أن قامت بالمتابعة والتحقيق بشان أثر الملوثات الناتجة عن مخلفات (المصانع ، الصرف الصحي ..... إلخ) على البيئة البحرية وبخاصة نفوق الأسماك والأحياء البحرية؟ وما نتائج تلك الدراسات ؟

-3ما خطوات وزارة الصحة للمحافظة على الصحة العامة نتيجة لحادثة التلوث البحرى ونفوق الأسماك والأحياء البحرية؟ وما توجهات الوزارة للمواطنين والمقيمين في هذا الخصوص؟

-4هل ثبت للوزارة أو وصل إلى حد علمها رسميا وجود أمراض أو أعراض مرضية ناتجة عن تناول الأسماك أو الأحياء البحرية النافقة نتيجة للتلوث القائم؟ وما تلك المعلومات؟ وما دور الوزارة في التعامل معها ؟

-5 ما إجراءات الوزارة للتنسيق مع الأجهزة المختصة الأخرى كالهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت ووزارة الأشغال وغيرها من الجهات المختصة للتعامل والتصدى لظاهرة نفوق الأسماك والأحياء البحرية؟.

أجلت النظر في إنشاء شركة ثانية للمواشي

«المالية» تحمي رواتب الكويتيين

■ الهاشم: الاقتراح جيد من حيث الفكرة ولا خلاف عليه من حيث الدستور

اجتماع اللجنة المالية

■ مختبرات الأغذية لا تضمن ولا تكفل لنا سلامة اللحوم التي تخرج من المسالخ الحكومية
■ ليس من المعقول أن يأكل الكويتي اللحم النيوزلندي مرة واحدة في السنة؟

■ نعاني من ارتفاع في أسعار اللحوم رغم وجود شركة نقل المواشي الحكومية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس على اقتراح بقانون لحماية معاشات الكويتيين، وأجلت النظر في القانون رقم 29 / 2015 بشان إنشاء شركة جديدة للمواشي لأخذ رأي الجهات المعنية.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة إن اقتراح حماية معاشات الكويتيين يحمي الراتب الأساسي وبدلاته مع ما يتم اعطائه للمواطن الكويتي خلال وظيفته من مزايا مالية.

وأشارت الهاشم إلى أن اللجنة ارتأت أن الاقتراح جيد من حيث الفكرة ولا خلاف عليه من حيث الدستور وبالتالي تمت الموافقة عليه.

وأوضحت ان الموضوع الأخر كان كتاب من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية عن القانون رقم 29 / 2015 بشان انشاء شركة كويتية مساهمه للاتجار بالمواشي.

وقالت الهاشم إن الحكومة قامت بدراسة جدوى بينت عدم الحاجة لإنشاء شركة مواشي اخرى لانها لن تحقق ارباحا إلا في السنة العاشرة بعد إنشائه.

ولفتت أن ذلك يعني انه إذا تم إنشاء شركة مساهمه فلن يحق للمواطن الاكتتاب فيها إلا بعد عشر سنوات.

وأضافت ان اللجنة قررت تأجيل النظر في القانون لأخذ رأي الهيئة العامة للزراعة وهيئه الغذاء ومعرفه أسباب عدم وجود مختبرات غذاء .

وبينت الهاشم ان هناك ارتفاع في أسعار اللحوم رغم وجود شركه نقل المواشي الحكومية التي تملك اراضي في نيوزلندا وأستراليا كما تملك حاوياتها الخاصة لنقلها .

واستغربت عدم وجود أي دور للهيئة العامة للزراعة في حفظ سلامه المواشي وأسعارها، مشيرة إلى ان مختبرات الأغذية لا تضمن ولا تكفل لنا سلامه اللحوم التي تخرج من المسالخ الحكومية.

وقالت الهاشم انه يفترض انشاء شركات مواشي وتعزيز دور القطاع الخاص تشديد الرقابة حتى تصل اللحوم بسعر مقبول للمواطن.

وتساءلت: هل ننتظر ان يصل سعر الكيلو ٧ دنانير وهل من المعقول ان يأكل الكويتي اللحم النيوزلندي مره واحده في السنة؟

اعتمدت قانون تعارض المصالح بشكل شبه نهائي

«التشريعية» وافقت علي تغيير مسمى «مكافحة الفساد»

اجتماع اللجنة التشريعية

■ الدلال: تشكيل مجلس أمناء الهيئة من 7 أعضاء
■ تقرير قانون حق الاطلاع والشفافية سيقدم للمجلس في الموعد القانوني

اعتمدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس بشكل مؤقت تغيير مسمى هيئة مكافحة الفساد إلى هيئة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وقانون تعارض المصالح بشكل شبه نهائي وفي طور إعداد التقرير الخاص به.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ارتأت الإبقاء على تشكيل مجلس أمناء هيئة مكافحة الفساد من 7 أعضاء على أن يتم ترشيح الرئيس ونائبه من قبل الحكومة.

وأوضح ان ترشيح الحكومة سيعرض على مجلس الأمة لاعتماده في جلسة خاصة أسوة بديوان المحاسبة والديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وبين أن اللجنة ستستكمل في الاجتماعات المقبلة بحث الموضوع لأهميته لأن القانون السابق والتجربة العملية أوجدا الكثير من الصعوبات والعقبات والمشاكل التي توجب أن يكون هناك تعامل خاص وقراءة وصياغة خاصة للنصوص القانونية.

وأشار الدلال إلى أن قانون تعارض المصالح تم اعتماده بشكل شبه نهائي والمسالة التي ستحسم لاحقا استقلالية القانون أو ضمه جزءا من قانون هيئة مكافحة الفساد أم مستقل.

وقال إن اللجنة ستبت في قانون حق الاطلاع والشفافية وسيقدم التقرير وفق الموعد القانوني الذي حدده المجلس.

دخلا البلاد دون تفتيش

العازمي: ميناء الدوحة شهد عملية جديدة لتهريب حاويتين

استغرب النائب حمدان العازمي تهاون ادارة الجمارك في تفتيش الارساليات والحاويات القادمة من الخارج عبر المنافذ البرية والبحرية

وقال العازمي في تصريح صحفي ان ميناء الدوحة شهد عملية جديدة لتهريب حاويتين قادمتين من ايران ودخولهما البلاد دون تفتيشهما ودون موافقة البلدية.

واوضح العازمي ان موظفي البلدية وكذلك الأمن والسلامة والتوثيق في ميناء الدوحة فوجئوا بعبور حاويتين تحويان كميات من ملح الطعام والاعلاف وذلك دون تفتيشهما من قبل موظفي الجمارك .

واضاف ان ادارة الجمارك لما أحست بافتضاح أمرها أعادت الحاوية الأولي للتفتيش ببضائع تم تفتيشها مسبقا بعد تفريغ محتواها كما أعادت الحاوية الأخرى بعدها بساعة ونصف ببضاعة أخرى أيضا مشيرا إلى أن إعادة الحاويتين بتوقيتين مختلفين أمر يثير علامات الاستفهام. ولفت إلى أن قسم مراقبة الواردات البحرية والجوية في ميناء الدوحة قام بمخاطبة إدارة الأغذية المستوردة في بلدية الكويت بكتاب أكد فيه خروج إرسالية الملح بمعرفة الجمارك دون تقديم المستندات الخاصة بفتح المعاملة ما يعني مرورها دون موافقة البلدية.

وحذر العازمي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح من التهاون في ملف دخول الحاويات إلى البلاد من دون تفتيشها واصفا الأمر بأنه ملف أمني خطير ومساس بالامن القومي للبلاد.

واستغرب العازمي حدوث تلك الواقعة قبل الانتهاء من ملف اختفاء الحاويات الذي تحقق فيه لجنة خاصة في مجلس الامة مطالبا لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات باضافة هذه الحادثة ضمن الملفات التي تحقق فيها.